معالم النظام الاقتصادي العربي المنشود

إعداد

دكتور حسين حسين شحاتة

الأستاذ بجامعة الأزهر

خبير استشاري في المعاملات الاقتصادية الشرعية

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تقديـم

تعاني معظم النظم الاقتصادية المعاصرة الوضعية من العديد من المشكلات العملية، ولم تفلح في تحقيق الإشباع الروحي والمعنوي وكذلك المادي للشعوب، ولقد انهار النظام الاقتصادي الاشتراكي والشيوعي، كما يعاني النظام الاقتصادي الرأسمالي من أزمات مالية متكررة وبدأ العالم يبحث عن نظام اقتصادي جديد .

كما تخبطت الدول العربية والإسلامية في مجال التطبيق بين النظم الاقتصادية الوضعية، وتعاني العديد من المشكلات مثل : التخلف والتضخم والغلاء والتبعية الغذائية والمديونيات ، والخلل النقدي ،والبطالة ... وكل صور الفساد المالي والاقتصادي وبدأت تسأل عن النظام الاقتصادي المناسب الذي يعالج تلك المشكلات .

وعقدت الندوات والمؤتمرات وأعدت الدراسات والبحوث حول موجبات أن يكون للدول العربية والإسلامية نظام ا قتصادي يتوائم مع قيمها وأخلاقها وعاداتها وتقاليدها ..... للمحافظة على هويتها وسيادتها وثرواتها وأن تكون خيرات العرب للعرب ، وهل يمكن أن يكون للدول العربية نظام اقتصادي وسوق إسلامية مشتركة ؟؟ ، هذا ما سوف نتناوله في هذه الدراسة ببيان المعالم المميزة للنظام الاقتصادي العربي المنشود مع التركيز على : أسسه وبنياته ومقومات تطبيقه .

الحاجة إلى نظام اقتصادي عربي

إن تطبيق النظم الاقتصادية الوضعية المستوردة من الشرق أو الغرب لم يسفر إلا عن مزيدا من التخلف لأنها تتعارض مع عقيدة ومثل وأخلاق وسلوكيات الشعوب العربية والإسلامية ، لذلك يجب أن تكون مفاهيم وأسس و بنيات النظام الاقتصاد العربى المنشود متوائمة مع الطبيعة الخاصة بالشعوب العربية والإسلامية ، فالواقع عملي نجد أن أموال بعض الدول العربية مودعة في البنوك الأجنبية ، وتقترض بعض الدول العربية الفقيرة هذه الأموال من هذه البنوك بفائدة ربوية ، وتستورد الدول العربية غذائها من الدول الأجنبية ولدى بعضها أراضي زراعية خصبة ومياه ، ولدى بعضها عنصر بشري قادر على العمل والإنتاج وعاطل وتستعين بعض الدول العربية العمالة من الدول العربية ، هذه الأوضاع توجب أن يكون لدى الدول العربية نظام اقتصادي لحسن إدارة هذه الموارد الاقتصادية وتحقيق الحياة الكريمة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معالم النظام الاقتصادي العربي المنشود

يعتبر المال عصب الحياة على الأرض وأساس استعمارها وتسخيرها لإعانة الإنسان على العبادة، ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد الكلية التي تحكم نظم النشاط الاقتصادي مثل سائر الأنشطة الأخرى، كما دعى إلي الاجتهاد في تطبيق هذه القواعد، مما يتفق مع ظروف الزمان والمكان، وبذلك يجب أن يجمع النظام الاقتصادى المنشود بين ثبات القواعد الكلية و المعاصرة في التطبيق من حيث الإجراءات والأساليب والأدوات .

و يستهدف النظام الاقتصادى المنشود للدول العربية والإسلامية إلى إدارة عوامل الإنتاج المتاحة في الدول العربية برشدلإشباع حاجات الإنسان الأصلية وذلك في إطار من القيم والأخلاق ، والسلوكيات الحسنة والتي تتفاعل مع بعضها البعض فتولد توازنا دائما بين الفرد والمجتمع من حيث مصالح كل منهما ونشاطه، والنتيجة هي إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن، وتحقيق رقى الإنسان في كافة ميادين الحياة والمحافظة على ذاتيته وكرامته .

كما يهدف النظام الاقتصادي العربي المنشودإلي تنظيم المعاملات بين الأفراد وبين الدول العربية بشكل يستطيع معها الوصول إلي مستوى معيشي كريم لأفراد المجتمع العربي ، و يتصف بالنمو المطرد والمستقر وذلك من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية والنقدية والخبرات بما يحقق التنمية والعدالة في توزيع الدخل والثروات وبما يحقق للفرد الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة .

ويحكم النظام الاقتصادي العربي المنشود مجموعة من القواعد والأسس على النحو الذي سوف نفصله في البند التالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أسس النظام الاقتصادي العربي المنشود

يقوم النظام الاقتصادي العربي المنشود على مجموعة من الأسس الكلية من أهمها ما يلي :

أولاً : الالتزام بالقيم الإيمانية عند ممارسة النشاط الاقتصادي، ويعتبر ذلك عبادة إذا ما قصد به وجه الله سبحانه وتعالى، لذلك يجب أن يراعي فيه التقوى والخشية من المحاسبة أمام الله، وهذا يحقق نوعا من تميز الاقتصاد الإسلامي على ما عداه من النظم الاقتصادية الأخرى مثل وهي الرقابة الذاتية والإيمان الكامل باليوم الآخر والمحاسبة أمام الله عز وجل عن كسبة وإنفاقه .

ثانياً : الالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات الاقتصادية ومن أهمها : الأمانة والصدق، والسماحة في المعاملات، والاعتدال، والقناعة في الربح، والتيسير على المعسر، والتصدق على المفلس، والتعاون على البر، والالتزام بروح الأخوة والإيثار .

ثالثاً : تحقيق المصالح المشروعة للأفراد والتي تدور حول حفظ الدين والنفس والعرض والعقل والمال ، وتحريم أى معاملة اقتصادية تضر بالانسان والدولة والمجتمع ومنها على سبيل المثال : الربا والاحتكار والغش والغرر والرشوة والجهالة والتدليس .....، وكل معاملة تؤدي إلي أكل أموال الغير ظلما وعدوانا واستحلالها بدون وجه حق .

رابعاً : لا يجوز للدولة أن تأخذ من أموال الناس ما يزيد عن الزكاة و الضرائب والرسوم العادلة والمقررة إلا بقرار سياسي مبني على مشاورة أهل الحل والعقد في الدولة وموافقتهم، وذلك بعد تعويض من يؤخذ منهم المال بالحق وأساس ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : " كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله " (رواه مسلم) .

خامسا : ربط التنمية الاقتصادية بالعدالة الاجتماعية من خلال الأدوات الاقتصادية المناسبة ومنها زكاة المال والصدقات والوقف الخيرى والكفايات والضرائب العادلة ونحو ذلك .

سادساً : العمل والانتاج من أساسيات التنمية الشاملة وعلى الإنسان أن يسعى في الحصول على الرزق الطيب، ولما كان الإنسان يميل بغريزته إلي الاستكثار من الطيبات فوق الضروريات والحاجيات، لذلك ظهر ما يسمى بالندرة النسبية وعلاجها يكون عن طريق ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج ، ومن مسؤوليات الحكومة تهيئة فرص العمل لمواطنيها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سـابعاً : أن العمل الصـالح المتقن وسـيلة الكسـب المادي وغايته التقوية على عبادة الله، فالمادة وسـيلة بناء الجسـد، والعبادة لتغذية الروح، ويلزم على الفرد أن يوازن بينهما بحيث لا يطغى أحدهما على الآخر .

ثامناً : الرشـد في استغلال الموارد الاقتصادية الطبيعية المتاحة باستخدام الأساليب المعاصرة بما يساهم في التنمية الشاملة .

تاسـعاً : حماية الملكية الخاصـة المكونة بالحق والمقيدة بعدم الاعتداء على حقوق الآخرين وأدائها لحقوق المجتمع، ويجوز أن يكون بجانبها الملكية العامة والملكية التعاونية ليقوما بدورهما في التنمية الشاملة في المجالات التي يحجم عنها الأفراد .

عـاشراً : مجال المعاملات الاقتصـادية هو الطيبات طبقاً للأولويات الإسـلامية وهي الضروريات فالحاجيات فالتحسينات لتحقق مصالح الناس المعنوية والمادية في إطار متوازن لا يطغي أحدهما على الآخر .

حادي عشر : يعتبر التكامل والتعاون والتنسيق بين الدول العربية والإسلامية من الموجبات الشرعية والقومية والاقتصادية نحو غاية الغايات الاقتصادية والاجتماعية وهى إنشاء السوق العربية المشتركة

تمثل القواعد السـابقة الكليات المسـتقرة، وعلى علماء وفقهاء الاقتصـاد في الدول العربيـة والإسـلامية الاجتهاد في مجال الفروع والأسـاليب وإجراءات التطبيق بما يحقق الاستغلال الأمثل لمواردها الاقتصادي المختلفة على النحو الوارد في البنود التالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عناصر الإنتاج فى النظام الاقتصادي العربي المنشود:

يتوافر لدي الدول العربية عناصر الإنتاج والتي تمثل أســاســيات هيكل النظام الاقتصــادي المتعارف عليها بين علماء الاقتصــاد ولكن تحتاج إلى الإرادة القوية والإدارة الرشيدة ، ومن أهمها ما يلي :

أ) عنصر العمل: يبلغ عدد سكان العالم العربي و الإسلامي أكثر من مليار نسمة، ويبلغ معدل نمو الســكان بها حوالي ٢,٥% ســنوياً، وتوجد قوة عاملة كبيرة فى مختلف المجالات والأنشطة الإقتصادية الحرفية فى بعض الدول، وتعانى دول أخري من نقص السكان، ويعمل نسبة كبيرة من القوة العاملة فى القطاع الزراعي وتبلغ النسبة ٧٠% من إجمالي العاملين، وتوضح الإحصاءات الدولية أن ٥٠% من سكان الدول العربية والإسلامية فى سن العمل والإنتاج أى ترتفع نسبة العمالة فى العالم العربي الإسلامي خاصة فى الدول المزدحمة بالسكان، وهذا يمكنها من تحقيق التنمية الإقتصادية فى الدول العربية .

ب) عنصر رأس المال: تعتبر الدول العربية والإسلامية من أغني دول العالم فى ما لديها من رؤوس أموال فائضــة ناتجة عن الثروات النفطية مثل دول (أوبك) ، وتقدر اســتثمارات دول الخليج العربي خارج الدول العربيةالإســلامية عام ٢٠١٠ م نحو ٢٠٠٠ مليار دولار أما حجم رؤوس الأموال العربية فى الخارج فيقدر بما يتراوح بين ٢٥٠٠مليار دولار، وحجم الودائع العربية فى البنوك الدولية الغربية أكثر من ١٨٠٠ مليار دولار يستثمر ٢٥% منها فى صورة مشروعات قصيرة الأجل، ولو استثمرت هذه الأموال فى البلاد العربية لحققت طفرة إقتصادية عالية.

ج) عنصر الموارد الطبيعية:منه الأراضي الزراعية وما فيهما من ثروة زراعية إذ تبلغ حجم الأراضي الزراعية القابلة للزراعة نحو ١٥٠٠ مليون هتكار بالإضافة إلى الثروات النفطبية والمعدنية المتعددة والمتنوعة .. وتوجد أراضي صحراوية وأخرى جبلية يمكن الاستفادة منها فى أنشطة غير زراعية لتخدم عملية التكامل الإقتصادي بين الدول العربية ، بالاضافة إلى الأنهار والبحار وسبل الانتقال .

د) عنصر التنظيم: يوجد فى العالم العربي العديد من بيوت الخبرة والمعاهد والأكاديميات العلمية المتخصصة، ورجال الأعمال الذين لديهم الخبرات العملية والعلمية أى أن عنصر الإدارة والتنظيم متوفر ولكن للأسف يستعان بغيره من الخبرات الأجنبية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضـح من التحليل السـابق أن عناصر النظام الاقتصـادي موجودة في البلاد العربية وخصوصاً إذا اضفنا إليها بل يقع فى مقدمتها مقوم القيم الإيمانية والأخلاقية والسـلوكية والعادات الإسـلامية والكفاءة التى تمثل القاعدة الأسـاسـية للسـوق العربية ، وربما يثار السـؤال المتواتر : لماذا تعتبر الدول العربية متخلفة اقتصـاديا ولديها هذه الخيرات ؟ ، والإجابة على يقول علماء الاقتصاد : ضعف الإرادة والقيادة وسـوء الإدارة وانتشـار الفسـاد بكافة صـوره ، ولقد أشـار القرآن الكريم إلى هذه الظاهرة بقول الله تبارك وتعالى :" بئر معطلة وقصر مشيد " .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنيات النظام الاقتصادى العربي المن

يتكون هيكل النظام الاقتصادي العربي المنشود من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والحكومية والتعاونية وكذلك المؤسسات الأهلية الخيرية غير الهادفة للربح يحكمها مجموعة من الأسس والقواعد وتعمل طبقا لسلسلة من الإجراءات تتميز عن نظيراتها في النظم الاقتصادية الأخرى من حيث منهج وضوابط العمل ، من أهمها ما يلي :

(١) - المؤسسات الاقتصادية : وتتمثل في الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح سواء أكانت في شكل وحدات فردية أم شركات أو تعاونيات وسواء أكانت قطاع خاص أم حكومي، ويجب تشجيع القطاع الخاص وتحفيز الأفراد على العمل والإنتاج والتملك في ضوء ضوابط حماية حقوق الآخرين وحقوق المجتمع .

(٢) - المؤسسات المالية : وتتمثل في المصارف ومؤسسات التأمين ومؤسسات الاستثمار وشركات توظيف الأموال ، ونحو ذلك ونرى ضرورة أن تتعامل هذه المؤسسات على أساس ونظم الاستثمار والتمويل الشرعية وأن يكون مجال تعاملها في الطيبات وتتجنب الخبائث وطبقا للأولويات الضروريات فالحاجيات فالتحسينات.

وفي هذا الصدد يجب ابتكار أدوات مالية إسلامية تعتبر أساس المعاملات والاستثمار وتباد ل الخبرات ونواه لإنشاء السوق المالية الإسلامية بدلا من سوق الأوراق المالية التي تقوم على النظام الربوي وذلك لجذب مدخرات الأفراد وتدعيم المصارف الإسلامية القائمة وتحريرها من القيود الوضعية وذلك إلي جانب تنمية وتطوير تجربة الفروع الإسلامية باعتبارها مرحلة للانتقال إلي النظام المصرفي الشامل، كما ينادي بإصدار التشريعات التي تمكن من ذلك .

(٣) - السلطات الاقتصادية : تتمثل في الوحدات الاقتصادية الحكومية التي تحفظ وتراقب شئون المجتمع الاقتصادية مثل: أجهزة التوجيه الاقتصادي، وأجهزة الرقابة على المال والنقد والأسواق، وبيت المال، والصرف المركزي والغرف التجارية، وغير ذلك، ويجب ضرورة تطهير هذه السلطات الاقتصادية من القيود والضوابط الوضعية والتي تتعارض مع الشريعة الإسلامية وتنمية جوانب الخير فيها ، كما يرى على وجه الخصوص البدء في إنشاء مؤسسات زكاة المال واستقلالها عن خزانة الدولة والاعتماد عليها في إدارة لجان الزكاة المنتشرة ووضع النظم واللوائح التي تنظمها.

(٤) - السلطات التشريعية : وتتمثل في الوحدات الحكومية التي تتولى وضع القوانين والتشريعات التي تحكم النشاط الاقتصادي وتنظم الملكية والحقوق في الأموال وتتولى الحكم في المنازعات التجارية، ويجب تنقية القوانين التجارية والمالية وما في حكمها مما يتعارض مع مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية، ولاسيما المعاملات الربوية وكذلك التعامل في السلع والخدمات المحرمة شرعاً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٥) - المؤسسات التعليمية الاقتصادية : وتتمثل في المدارس والمعاهد والكليات التجارية والتي تهتم بتخريج العنصر البشري الذي يعمل في البنيات السابقة.

ونرى ضرورة إعادة النظر فيما يدرس في هذه المؤسسات التعليمية وتنقيته من الموضوعات التي تتعارض مع القيم الإيمانية والمثل والأخلاق الإسلامية التجارية والاهتمام بموضوعات المال والتجارة والاقتصاد التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

إن تطبيق القواعد الكلية للنظام الاقتصادي العربي المنشود وإنشاء بنيانه لتحقيق مقاصده يحتاج إلي خطة وبرنامج عمل ومقومات بشرية ومادية، وهذا ما سوف نتعرض له بإيجاز في البند التالي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

آلية تطبيق النظام الاقتصادي العربي المنشود

يتطلب تطبيق النظام الاقتصادي العربي المنشود وضع استراتيجيات تشمل : الاهداف والسياسات والخطط والبرامج والأساليب ونحو ذلك على النحو التالي :

& - تفعيل مواثيق جامعة الدول العربية ذات العلاقة بوجوب التكامل والتنسيق والتعاون بين الدول العربية ، بأن تكون ملزمة ونافذة وليس شعارات وأقوال فقط ، فليس الإيمان بالتمني ولكم ما وقر في القلب وصدقه العمل ، وتطبيق المبدأ : هل نحن قوم عمليون ؟

& - تحديد المقاصد والأهداف العامة للنظام الاقتصادي المنشود بالتوافق بين الدول العربية ، وذلك وفقا للمبدأ العام : ننفذ فيما اتفقنا عليه ونرجأ المسائل المختلف عليها .

& - تحديد السياسات الاقتصادية العامة التي تسير عليها الدول العربية في ضوء إمكانيات كل دولة بحيث يكون بينها نقاط توافق ويمكن تطبيقها في الواقع .

& - وضع خطط التكامل والتنسيق والتكامل الاقتصادي بين الدول العربية في ضوء الإهداف والسياسات الإستراتيجية المتفق عليها ، فيكون لكل دولة خطة خاصة ويكون لكل الدول مجتمعة خطة شاملة .

& - تقوم كل دولة بتنفيذ خطتها الاقتصادية بوضع البرامج واختيار الأساليب المناسبة سواء على المستوى الذاتي أو على مستوى الأمة العربية .

ويتطلب ما سبق دراسة العديد من الأمور الاقتصادية ومنها على سبيل المثال ما يلي :

= إعادة النظر فى نظام الضرائب و الجمارك والرسوم بين الدول العربية .

= إعادة النظر في حرية إنتقال العمالة والثروة النقدية والبضائع بين الدول العربية .

= إعادة النظر في نظام سعر الصرف بين العملات واحياء فكرة الدينار العربى.

= إنشاء المناطق التجارية الحرية بين الدول العربية .

= سبل ووسائل الانتقال والاتصالات التجارية بين الدول العربية .

= صيغ التمويل والاستثمار والتنسيق بين الأسواق المالية في الدول العربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخلاصة

لا بد وأن يكون للأمة العربية قوة اقتصادية تقوم على نظام اقتصادي متميز في ضوء عقيدتها وأخلاقها وعاداتها وتقاليدها المميزة ، ولا يكون مستوردا من الشرق أو الغرب ، ويحقق لشعوبها الحياة الكريمة الرغدة المشروعة.

ويوجد في الدول العربية مقومات النظام الاقتصادي القوى حيث يتوافر فيها : العنصر البشرى والموارد الاقتصادية الطبيعية وتنوع المناخ والموقع الجغرافي المتميز والاسواق الشاسعة والثورة النقدية ونحو ذلك ، وينقصها الارادة والقيادة القوية والإدارة الرشيدة لمواردها الاقتصادية ، ولن يتحقق ذلك النظام إلا بالتعاون والتكامل والتنسيق الفعال والسعى نحو إنشاء السوق العربية المشتركة لتكون خيرات العرب للعرب والإلتزام بقول الله تبارك وتعالى : " إن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدوه "

والله يقول الحق وهو يهدي السبيل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com